السنة: السابعة المجلد: 07 العدد: 01 ص ص: 669- 688
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

النزاعات الإثنية ودورها في الهجرة غير الشرعية

Ethnic Conflicts And their Role In Illegal Immigration

رداوي عبد المالك* جامعة محمد بوضياف، المسيلة
abdelmalek.redaoui@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/21 تاريخ القبول:2021/10/29

ملخص:

لقد اكتسب مصطلح الاثنية أهمية كبيرة في الدراسات السياسية والاجتماعية في وقتنا الراهن وذلك بسبب كونها وراء كثير من النزاعات التي تشهدها دول كثيرة في مختلف أنحاء العالم، والقارة الإفريقية لا تمثل استثناءً في هذا الصدد، فإضافة إلى مخلفات الماضي الاستعماري وسوء معالجة قضية التعددية الإثنية أدى ذلك إلى تسببها في اندلاع كثير من النزاعات والحروب الأهلية التي تعرفها القارة، وقد أفرزت النزاعات الإثنية العديد من المشاكل أبرزها مشكلة اللاجئين، إذ تعد إفريقيا أكثر قارات العالم من حيث عدد اللاجئين حيث يقدر عددهم حسب ما أكدته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللآجئين بحوالي 18 مليون شخص، أكثر من ثلثهم هم من المهاجرين غير الشرعيين.

وهذا ما يؤكد على الدور الكبير للنزاعات الإثنية في تعميق ظاهرة الهجرة غير الشرعية، معتمدين في هذا على المنهج الوصفي التحليلي لفهم وتحليل أبعاد الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الإثنية، النزاعات الإثنية، الهجرة غير الشرعية.

* المؤلف المراسل

Abstract:

The term ethnicity has gained great importance in political and social studies today because it is behind many conflicts in many countries around the world, and the African continent is no exception in this regard. In addition to the remnants of the colonial past and the mishandling of the issue of ethnic pluralism, it has caused many conflicts and civil wars known to the continent, and ethnic conflicts have produced many problems, most notably the refugee problem, as Africa is the most continental continent. The world has an estimated 18 million refugees, more than a third of whom are illegal immigrants.

This underscores the significant role of ethnic conflicts in deepening the phenomenon of illegal migration, relying on the descriptive analytical approach to understanding and analysing the dimensions of the phenomenon.

Keywords: Ethnic , conflicts, illegal immigration

مقدمة:

إنّ الاختلاف والتعددية صفة مميزة للدول الحديثة وهي تعود لعوامل مختلفة منها التعددية الإثنية، التي تعتبر ظاهرة طبيعية لا تكاد تخلو من أي مجتمع من المجتمعات الحديثة، فهذا التكوين المتنوع صفة ملازمة لغالبية الشعوب والمجتمعات في وقتنا الراهن، لكن إذا كانت بعض الدول قد استطاعت أن تتجاوز هذا الفارق من منظور المصلحة العامة والنهوض بمجتمعاتها نحو التقدم والرقي فإن الرؤية الإفريقية للتعدد الاثني اختلفت عن بقية شعوب العالم، وباستثناءات محدودة فإن هذه الانقسامات والتنوعات قد انعكست بصورة أو بأخرى على الوجود السياسي للدولة الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، فالدولة الوطنية الناشئة في إفريقيا لم تجد الطريقة المناسبة لوضع قنوات اتصال مع هذه البنية الاجتماعية التعددية والتي خرجت عن السيطرة نتيجة مخلفات الماضي الاستعماري أولاً ثم فشل الأنظمة في التعامل مع الظاهرة الاثنية وعدم قدرتها على ترويضها والتحكم في مساراتها داخل المجمتع، وذلك نتيجة لارتكاز النظم الحاكمة التي تنتمي في أغلبها إلى جماعات اثنية باستبعاد

الجماعات الاثنية الأخرى في سياساتها المبنية على منطق التعصب المركزي المستند إلى توجيه البرامج التنموية الحكومية نحو خدمة جماعات مقصودة دون غيرها من الجماعات الأخرى، وهو ما دفع الأخيرة عند توفر الفرصة لممارسة مشاركة غير تقليدية باللجوء إلى استخدام كل أشكال العنف والتمرد على النظام السياسي، وهذا ما أدى في نهاية المطاف إلى قيام نزاعات كان وقودها الأساسي هو المنطلق الإثني، هذه النزاعات الإثنية كان لها تداعيات مختلفة لعل من أبرزها بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية نتيجة لفقدان الأمن الذي يدفع نحو الهجرة مهما كانت الظروف والمخاطر بحثًا عن الأمان.

وفي هذا الإطار نطرح الإشكالية التالية: كيف تساهم النزاعات الإثنية في زيادة نسبة الهجرة غير الشرعية في القارة الإفريقية؟، ومن أجل الإجابة عن هذه الإشكالية نصوغ الفرضية التالية: تمثل النزاعات الإثنية عاملا مهما في زيادة الهجرة غير الشرعية بما تفرضه من غياب الأمن والاستقرار في الدول الإفريقية.

ولمعالجة هذا الموضوع نقترح المنهجية القائمة على ثلاثة عناصر هي:

- الإطار المفاهيمي للدراسة.
- النزاعات الاثنية علامة مميزة للقارة الافريقية.
- النزاعات الاثنية كعامل محفز للهجرة غير الشرعية في إفريقيا.

نفصل في هذه المحاور على النحو الآتي:

الإطار المفاهيمي للدراسة

تعريف الاثنية:

إن مصطلح إثنية ترجمة لمصطلح ethnic في اللغة الإنجليزية مشتقة من اللفظة الإغريقية "Ethniks" التي بدورها مشتقة من لفظة "Ethnos" والتي تعني في أصلها وثني أو كافر، ومصطلح إثنية حديث الاستعمال في العلوم الاجتماعية وأول من استخدمه في مجال العلوم الاجتماعية هو المفكر ديفيد رايزمان سنة 1953، ولم يظهر في القواميس والمعاجم إلا في بداية السبعينات

من القرن الماضي والدليل على ذلك أنه لم يظهر في المنجد الانجليزي المشهور أوكسفورد إلاّ سنة 1972.(مرابط، 2009، ص ص 122- 113)

ورغم انتشار المصطلح وشيوع استخدامه حالياً إلاّ أنه لا يزال من أكثر المفاهيم إثارة للخلاف وعدم الاتفاق حول مضامينه ودلالاته؛ حيث تردد محتواه بين التعبير عن جماعة فرعية أو أقلية ليتسع أحيانًا ويشمل كل أشكال التمايز، لتصبح الجماعة الإثنية خطًّا متواصلاً يبدأ بالقبيلة وينتهي بالأمة، ولذلك تعددت وكثرت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم في الأدبيات الاجتماعية والسياسية، لدرجة أنه يكاد يكون من الصعب تناولها كلها في هذا السياق، فقد عرّف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية الجماعة الإثنية بأنها: "جماعة تعتنق ثقافة تقليدية مشتركة وشعور بالذات، وتعتبر جماعة فرعية من المجتمع العام، ويختلف أعضاؤها عن باقي أعضاء المجتمع فيما يتعلق ببعض الخواص الثقافية، وقد يكون لأفراد هذه الجماعة لغتهم الخاصة ودينهم وعاداتهم المميزة، والأهم من ذلك شعورهم بالتوحد كجماعة تقليدية متميزة" (أحمد، 1986، ص41)، ويتفق هذا التعريف مع تعريف الإثنية الذي ورد في القاموس الحديث لعلم الاجتماع الذي عرفها على أنها: "جماعة ذات ثقافة تقليدية خاصة بها وذات شعور بذاتيتها كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر، ويختلف أعضاؤها في سماتهم الثقافية"(عبد الوهاب https://bit.ly/3Cq02I2).

بينما يرى ريشموند أنثوني أن الإثنية تعني: "تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيولوجية والثقافية وغيرها من المقومات غير المادية".(حمايدي، 2005، ص 13)

من خلال هذا يتضح أن الإثنية اصطلاحا يقصد بها كل جماعة ذات وعي بخصائص فيزيولوجية (السلالة، الجنس...)، وثقافية (اللغة، الدين، والتاريخ المشترك...) إحداها أو بعضها، والتي تميزها عن الجماعة أو الجماعات الاخرى داخل الدولة، فتعرف بها "الأنا" self وتُحدّد من خلالها "الآخر"other".

تعريف النزاع الاثني:

حسب ميشال براون (Michel Brown) فإن النزاع الإثني يعني: "تناحر بين مجموعتين أو أكثر عن القضايا المهمة المرتبطة بمشاكل إقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو إقليمية، وببساطة أكثر يمكن أن يُفهم النزاع الإثني على أنه طريقة أو نمط لعنف منظم بحيث يتم قياس المجموعات والقيم بلغة إثنية".(شاعة، 2017، ص 172)

ويعرف كارل كورديل وستيفان وولف Karl Cordell& Stefan Wolff النزاع الإثني على أنه: "وَضْعٌ تسعى فيه مجموعتان عرقيتان أو أكثر من الفاعلين داخل المجتمع إلى تحقيق أهداف غير متناسقة".(عسكر، 2018، https://bit.ly/3Cq02I2)

أما جيمس فيرون وديفيد لابتي James Firon and david Laptiمن خلال دراستهما للنزاعات الإفريقية سنة 1979 فيعتبران أن النزاع الإثني هو عبارة عن تصادم بين الجماعات الذي يكون عادة من أجل قضايا تتعلق بتوزيع الثروة والمشاركة والسلطة، بحيث تهدف من خلاله الجماعات المحتلفة إلى تغيير الوضع القائم.

فالنزاع الإثني هو نزاع سياسي يستخدم فيه العنف أو يكون استخدام العنف فيه عنصرا كامنا، ويستمد جذوره من أسباب داخلية أكثر مما هو يستمدها من عوامل نظامية، ويهدد بانفجار صراع مسلح داخل حدود الدولة، وتتأثر به وتؤثر فيه دول الجوار أو الدول الأخرى.(عبد الغفار، 2003، ص2017)

تعريف الهجرة غير الشرعية:

تعني الهجرة في أبسط معانيها حركة الانتقال فرديا كان أم جماعيا من الموطن الأصلي إلى وطن جديد يختاره بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو سياسيا، وهي من الخصائص الفطرية في الإنسان ولهذا فقد عرفها البشر منذ قديم الزمان.

ومن الناحية القانونية تندرج تحت الهجرة عدة أنواع؛ فهناك الهجرة النظامية التي يدخل فيها المهاجر إلى بلد مهجره دخولاً يلتزم فيه بكل قوانين الهجرة في البلد المضيف، وهناك الهجرة غير الشرعية - أو غير القانونية أو غير النظامية أو الهجرة السرية- التي تشير إلى الانتقال من بلد إلى آخر بشكل يخرق القوانين المرعية في البلد المقصود، بحيث يتم دخول البلاد دون تأشيرة دخول أو دون التزام بالإجراءات القانونية لذلك.

كما تُعرّف الهجرة غير الشرعية بأنها: "انتقال الإنسان من موطنه الأم إلى بلد آخر من أجل الإقامة بها بشكل دائم أو مؤقت، إلا أن هذا الانتقال لا يتفق مع القواعد والأحكام الخاصة بالهجرة بين الدول والتي نصّ عليها القانون الدولي والداخلي للدول المستضيفة".(بولعشب، 2021، ص 247)

وتُعرّف الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري حسب الأمر رقم 66-211 المؤرخ في تاريخ 21 جويلية 1966 بأنها: "دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الإستقرار أو العمل". (بوزيان، 2018، ص 279)

ويشمل وضع المهاجر غير القانوني أصنافا متباينة من المهاجرين لذا يصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية نظرا لطبيعة هذه الظاهرة، ونذكر من هذه الأصناف:

- الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني.
- الأشخاص الذين يدخلون إلى دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية.
- الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها.
- الأشخاص الذين يعملون بأشغال غير المنصوص عليها في عقد العمل.(مرزوق، 2020، ص 46)

وتعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في كافة دول العالم تقريباً لكنها أكثر بروزاً في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول شرق آسيا أو في بعض الدول النامية بآسيا كدول الخليج العربي، وفي أمريكا اللاتينية حيث أصبحت بعض الدول قبلة لمهاجرين قادمين من دول مجاورة، وفي إفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشكل بتاتا بالنسبة للقبائل المجاورة لحواجز عازلة وخاصة في بعض الدول، ولكن هذه الظاهرة اكتسبت أهمية بالغة في حوض البحر الأبيض المتوسط نظرا لاهتمام وسائل الإعلام بها فأصبحت تشكل رهانا أساسيا في العلاقات بين الضفتين. (الخشاني، 2011، ص19)

وقد برز مصطلح برز الهجرة غير الشرعية في العقود الأخيرة حيث نال اهتماما كبيرا على المستويين السياسي والإعلامي، حتى صارت قضايا الهجرة من القضايا القليلة التي تضطر معها الدول المتقدمة إلى التعامل مع دول العالم الثالث بوصفها لاعباً أساسياً له دوره الرئيس في الحدّ من هذه الظاهرة.

وتتبع خطورة الظاهرة من كونها قضية ذات أبعاد وآثار متصلة مباشرة بالأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدول المستقبلة للهجرة والمصدّرة لها على حدٍّ سواء.

النزاعات الاثنية علامة مميزة للقارة الافريقية

تتميز القارة الإفريقية بأنها قارة التعدد والتنوع فهي تتكون من 54 دولة وتمتلك نحو 33٪ من جملة اللغات الحية في العالم على الرغم من أن سكانها لا يتجاوزون بكثير نسبة 10٪ من جملة سكان المعمورة، وتوجد بها كافة الأديان السماوية (الإسلام، والمسيحية، واليهودية) إضافة إلى الديانات التقليدية والتي هي بدورها متعددة ومتنوعة بقدر تنوع وتعدد الجماعات الإثنية في القارة، وتتميز بأنها محلية الطابع لا تمتلك أي فعالية خارج نطاق الجماعة الدينية المؤمنة بها، وباستثناءات محدودة فإن هذه الانقسامات والتنوعات قد انعكست بصورة أو بأخرى على الوجود السياسي للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال. (عسكر، 2018، https://bit.ly/3Cq02I2)

إلا أنه وعلى الرغم مما سبق ذكره حول التعددية اللغوية والدينية، فإن التعددية الإثنية تظل هي النمط الأهم من أنماط التعدديات السائدة في المجتمعات الإفريقية، وتتميز الإثنية في المجتمعات الإفريقية بأربعة خصائص أساسية هي:

- أن الرابطة الإثنية تتميز عن غيرها من الروابط الاجتماعية بكونها رابطة وراثية وليست مكتسبة؛ ومن ثم فهي تقوم على أساس الوعي بالذات.

- أن الجماعة الإثنية تتميز بوجود إيمان جمعي بمجموعة من القيم والمعتقدات يتم التعبير عنها بشكل مؤسسي.

- تتميز الرابطة الإثنية في إفريقيا بوجود تمايزات واضحة داخل الجماعات الإثنية، ولعل هذا ما يسوِّغ الصراعات الداخلية داخل كل جماعة إثنية، وهو الأمر الذي يزيد من تعقيد ظاهرة التعددية الإثنية في القارة الإفريقية.

- تتميز الإثنية في إفريقيا بأنها يمكن أن تتلاءم مع المواقف والسياسات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة.

وتجدر الإشارة إلى أن وجود الظاهرة الإثنية في حد ذاتها لا يعتبر سبباً كافياً لظهور الصراعات الأهلية؛ حيث إن هذه الصراعات تبرز إلى الوجود فقط عند شعور جماعة أو جماعات إثنية معينة بالحرمان والظلم بسبب تعرضها لنوع من أنواع الضرر الجماعي المتمثل في عدم المساواة الاجتماعية، وحرمان أعضائها من التمتع بمستوى معين من الحياة المادية التي تتمتع به الجماعات الأخرى، أو حرمانها من المشاركة في تداول السلطة، بمعنى آخر فإن الظاهرة الإثنية تعتبر ركيزة أو أساساً للحرب الأهلية عندما يجري رسم وتنفيذ السياسات العامة للدولة على أساس الاعتبارات الإثنية المتحيزة. (العناني، 2001، ص 52)

ويولي دارسو الحروب الأهلية في إفريقيا أهمية خاصة للبعد الإثني باعتباره المحرك الرئيسي لتلك الحروب، ذلك أن الحروب الأهلية تبدأ باستقطاب إثني حاد داخل المجتمع يسمح بتعبئة الموارد وحشد الصفوف على أسس إثنية بالأساس.

وعلى الرغم من أن التعددية الإثنية أمر أصيل في واقع المجتمعات الإفريقية، حيث تضم القارة الإفريقية الآلاف من الجماعات الإثنية التي كانت تتعايش وتعمل وتتزاوج بعضها مع البعض الآخر في أطر سِلمية لا تخلو من مشاحنات إثنية يتم احتوائها عبر الآليات العرفية، لكن حدة المشكلات الإثنية أخذت في التصاعد مع قدوم الاستعمار الغربي الذي اتبع سياسة "فرّق تسد" فأعطى بعض الأهمية لجماعات إثنية معينة على حساب الجماعات الأخرى التي ربما تمثّل الأغلبية، كما مارس عمليات تهجير قسري لبعض الجماعات الإثنية خارج مناطقها الأصلية وذلك لخدمة مطامعه على حساب الاعتبارات الاجتماعية والمصالح الاقتصادية لتلك الجماعات، فضلاً عن ذلك أدت السياسات الاستعمارية إلى ترسيم الحدود بين دول القارة بشكل مصطنع يتوافق مع مصالح القوى الاستعمارية ولكنه يتنافر مع واقع الشعوب الإفريقية وخصوصياتها فكانت خطوط الحدود تفصل بين أبناء الجماعة الإثنية الواحدة مما أدى إلى انقسام تلك الجماعات بين أكثر من دولة وفصلها عن مصادر نشاطها الاقتصادي ومناطقه وإجبارها على العيش داخل حدود مفروضة عليها مع جماعات إثنية أخرى متمايزة عنها في المعتقد الديني واللغة والسمات البيولوجية ومختلفة عنها في التجربة التاريخية، ومثال ذلك جماعة «التوتسي» في إقليم البحيرات العظمى التي تتوزع بين عدة دول هي رواندا وبوروندي والكونغو الديموقراطية وأوغندا، مما جعل منها مصدراً لعدم الاستقرار في الإقليم وخصوصاً بعد أن تنامى لديها حلم إقامة إمبراطورية توتسية في البحيرات العظمى. (عسكر، 2018، https://bit.ly/3Cq02I2)

وعلى صعيد آخر سعت الحكومات الإفريقية بعد الاستقلال إلى تحقيق الاندماج الوطني بين الجماعات الإثنية المتعددة التي تعيش داخل إقليمها وذلك من أجل بناء الأمّة، لكن السياسات الحكومية التي اتُبعت غلب عليها الطابع التمييزي القسري الاستبعادي، فكانت الأنظمة الحاكمة تُغدق العطايا والمناصب على أبناء جماعاتها الإثنية على حساب أبناء الجماعات الإثنية الأخرى، مع العمل على تكريس نمط الحكم الشخصي واتباع سياسات أبوية، تقمع المعارضة وتسعى لاستئصالها، ومثال ذلك سياسات "صمويل دو" في

ليبيريا، و"موبوتو" في زائير (الكونغو الديموقراطية الآن).(محمود، 2001، ص 36)

وكان من نتائج هذه السياسات أن تعذّر بناء الأمّة في معظم دول القارة مما ولّد نتائج عكسية، كان أهمها حدوث أزمة عدم التكامل الإقليمي وكذا عدم التكامل السياسي, وكان من مظاهر ذلك: التظاهرات والتوترات الأمنية، والإضرابات، والتمردات المسلحة، والانقلابات العسكرية، والمحاولات الانفصالية، بيد أن أخطر تلك المظاهر على الإطلاق تمثل في اندلاع النزاعات والحروب الأهلية في القارة، حيث مثّلت تلك النزاعات والحروب أبرز أشكال التفاعلات الإفريقية - الإفريقية في أعقاب الحرب الباردة, فخلال المدة بين سنتي 1990 و1997 عرفت القارة الإفريقية أكثر من 30 نزاعاً كان معظمها نزاعات داخلية وفي العام 1996 كان هناك حوالي 14 دولة إفريقية تعرف نزاعات داخلية مسلحة ناجمة عن عوامل عديدة في مقدمتها العوامل الإثنية.

وهكذا باتت الإثنية محفزاً أساسياً لإثارة النزاعات والحروب الأهلية في إفريقيا, فبالرغم من وجود عوامل أخرى للنزاع مثل الخلافات الدينية والمصالح الاقتصادية والصراع على السلطة إلاّ أنّ تلك العوامل لا تحدث تأثيراتها في الغالب إلا بعد أن تتداخل مع العوامل الإثنية, فالإحساس بالظلم والحرمان من جانب جماعة أو جماعات إثنية معينة هو بداية الطريق نحو اندلاع النزاعات والحروب الأهلية في مجتمع ما.

إضافة إلى أنّ الاستناد إلى العامل الإثني يُمكّن قادة الجماعات الإثنية من تعبئة الموارد وحشد أفراد الجماعة الإثنية ضد النظام الحاكم أو ضد الجماعات الإثنية الأخرى, وعلى ضوء الإثنية أيضاً يصوغ أطراف النزاعات مطالبهم ويؤسسون تحالفاتهم الداخلية والخارجية، وكذا تتكون رؤيتهم لخصومهم بصفة خاصة وللعالم الخارجي بوجه عام. (شبانة، 2021، https://bit.ly/3nOZ3x9)

ويمكن الإشارة هنا إلى أن القارة الإفريقية ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية شهدت ثلاث موجات من الحروب والنزاعات يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

- الموجة الأولى: التي بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتمثلت في حروب حركات التحرير ضد القوى الاستعمارية وامتدت حتى منتصف السبعينيات.
- الموجة الثانية: وشملت ظهور عدد قليل من النزاعات بين الدول الإفريقية فضلاً عن نزاعات وحروب أهلية على نطاق واسع، وكان من أبرز أنماط النوع الأول (النزاعات بين الدول الإفريقية) مثل حرب الأوجادين بين الصومال وإثيوبيا (1977- 1978)، والحرب التنزانية الأوغندية (1978- 1979).
- الموجة الثالثة: وقد بدأت هذه الموجة مع انتهاء الحرب الباردة في أوائل تسعينيات القرن الماضي؛ حيث تصاعدت الحروب الأهلية والصراعات الإثنية والقَبَلِيَّة، إذ أصبحت الحروب الأهلية النمط الأكثر شيوعاً في القارة الإفريقية بين أنماط الصراع الأخرى. (عسكر، 2018، https://bit.ly/3Cq02I2)

ففي حين لم تتعدد حالات الحروب الأهلية التي وقعت في القارة منذ منتصف الخمسينيات وحتى نهاية الثمانينيات تسع حالات، فإنه ومع بداية التسعينيات انفجرت سلسلة من الحروب الأهلية الطاحنة، فضلاً عن حالات التطهير العرقي والمذابح الجماعية، وتنوعت هذه النزاعات ما بين نزاعات شَكّلت استمراراً لحالات سابقة مثل السودان والموزمبيق، أو استئنافاً لها في شكل جولات جديدة أكثر حدة مثلا في بوروندي وأنجولا، فيما ظهرت حالات جديدة لم يكن لها وجود سابق مثل ليبيريا والصومال، ووفقاً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول أسباب الحروب الأهلية في القارة الإفريقية فإن 14 دولة من إجمالي 53 دولة إفريقية عانت من نزاعات مسلحة سنة 1996.

وبالرغم من وجود سمات معينة تميز كل واحد من النزاعات والحروب الأهلية ذات الأبعاد الإثنية في إفريقيا؛ فإن تلك النزاعات ارتبطت فيما بينها ببعض الخصائص المشتركة ومن أهمها:

- وجود قدر كبير من التعقيد: تتسم النزاعات الإثنية في إفريقيا بقدر كبير من التعقيد وذلك من زوايا مختلفة منها تداخل العوامل المسببة لها وتعدد الأطراف المنخرطة فيها وتنوع الأساليب القتالية المتبعة فيها.

بالنسبة للعوامل المسببة للنزاعات؛ فبالإضافة إلى العامل الإثني ربما توجد عوامل أخرى مثل العامل الديني، كما هو الحال في نيجيريا التي مرّت بتجارب عديدة من هذا النوع كان آخرها الصدام بين المسلمين والمسيحيين في مدينة جوس في جانفي ومارس 2010، وهناك أيضاً العوامل الاقتصادية وفي مقدمتها الرغبة في السيطرة على الموارد النفيسة والاستراتيجية مثلما هو الحال في أنجولا وليبيريا وسيراليون وغيرها.

وبالنسبة للأطراف المنخرطة في تلك النزاعات؛ فإنها تتضمن خليطاً متبايناً من الجيوش الوطنية والأجنبية والميليشيات التابعة للمعارضة الداخلية وجماعات التمرد الأجنبية والمرتزقة الذين يتم تجنيدهم عادة من خلال شركات الأمن الخاصة.

أما عن الأساليب القتالية المستخدمة فيها فهي تتنوع ما بين الحرب النظامية وأساليب حروب العصابات غير النظامية بالإضافة إلى الأساليب غير التقليدية ومن بينها التفجيرات وزرع العبوات الناسفة.

- الانتشار الإقليمي للنزاعات الإثنية: تتسم النزاعات الإثنية الإفريقية بخاصية الانتشار عبر الحدود بين دول الجوار، ويُعد النزاع بين الهوتو والتوتسي في رواندا مثالاً واضحاً على ذلك حيث امتد هذا الصراع إلى شرق الكونغو الديموقراطية ومنه إلى باقي أرجاء الدولة ثم انتقلت آثاره إلى دول البحيرات العظمى كافة.

ويعود ذلك إلى أن حدوث نزاع إثني داخل دولة ما قد يكون مقدمة أو عاملاً مساعداً في حدوث نزاعات مماثلة في دولة أخرى وهو ما يُعرف باسم أثر

العدوى، وهو انتقال النزاعات الداخلية إلى دول الجوار وانتشارها عبر الحدود الإقليمية من خلال تأثيرها في سكان الدول المجاورة الذين يدركون حقيقة هذه النزاعات ويستعدون للانخراط في نزاعات مماثلة ضد الأعداء المحليين داخل دولهم.

ولعل انتقال النزاعات الإثنية إلى دول الجوار يدفع تلك الدول إلى التأثير في مسارات النزاعات الداخلية وتطوراتها في الدول التي انطلقت منها تلك النزاعات وهو ما يسهم في تعاظم آثارها بشكل ربما يقوّض الاستقرار السياسي في المحيط الإقليمي للنزاع، وعلى سبيل المثال أدى امتداد الصراعات الداخلية في ليبيريا وسيراليون إلى توتر العلاقات دول حوض نهر مانو الثلاث (ليبيريا، سيراليون، غينيا)، وهو ما تكرر أيضاً مع اندلاع الصراع المسلح في دارفور عام 2003 حيث أدى ذلك إلى توتر العلاقات بين السودان وتشاد وحدوث اشتباكات عسكرية في المناطق الحدودية بينهما.

- تجدّد النزاعات الإثنية: تتسم الصراعات الإثنية في إفريقيا بصعوبات بالغة في احتوائها وتسويتها سلمياً وهو ما يسهم في زيادة فرص تجددها عقب توقيع اتفاقات وقف إطلاق النار، أو قبل اكتمال تنفيذ ما قد يتم الوصول إليه من اتفاقات تسوية سلمية، ولعل في تجارب الصراع في رواندا والكونغو الديموقراطية وليبيريا وأنجولا أمثلة واضحة على ذلك.

النزاعات الاثنية كعامل محفز للهجرة غير الشرعية في إفريقيا

لقد تزايدت بشكل ملفتٍ للانتباه عمليات الهجرة غير الشرعية في إفريقيا، سواء بين دول القارة فيما بينها، أو من دول القارة إلى القارات الأخرى، وباتت قضية الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين وعلى رأسها دول أوروبا التي تعتبر المستقبل الأول للمهاجرين غير الشرعيين من الدول الإفريقية.(شباني، 2016، https://bit.ly/3CuAzNF)

وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست حديثة العهد بل هي ظاهرة بدأت منذ بدايات القرن الماضي، ولم تكن تشكل جريمة في الدول الأوروبية منذ الثلاثينات إلى أواخر الستينات نظرا لحاجة هذه المجتمعات

للأيدي العاملة، لكن مع أوائل حقبة السبعينيات شعرت الدول الأوروبية بالاكتفاء من الأيدي العاملة مما جعلها تتبنى إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية، و فيما بعد أصبح وجود المهاجرين على أراضيها يشكل مخاطر كبيرة مما استوجب سن قوانين تقلل دخولهم إلى أراضيها لما يشكله تواجدهم من خطر على أمنها واستقرارها وتجسّد ذلك أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وترسّخ بشكل كبير عقب الثورات العربية وما سببته من مشاكل سياسية كبيرة وكثرة اللاجئين في كل الدول الأوروبية فراراً من رحى الحروب والنزاعات الدائرة في كثير من دول القارة الإفريقية والدول العربية.

وتقدر منظمة العمل الدولية معدل حجم الهجرة غير الشرعية بين 10 إلى 15٪ من عدد المهاجرين في العالم، في حين تشير المنظمة الأوروبية لمراقبة الحدود (فرونتكس) التابعة للاتحاد الأوروبي إلى أن نسبة المهاجرين غير الشرعيين الوافدين إلى دول الاتحاد الأوروبي زادت مثلاً بنسبة 250٪ خلال شهري جانفي وفيفري سنة 2015 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2014.

وعلى الرغم من عدم وجود تقديرات رسمية محددة بشأن أعداد المهاجرين غير الشرعيين تظل التقارير غير الرسمية والدراسات البحثية مؤشرًا أوليًّا على معرفة حجم ووضعية الظاهرة، التي لم تعد مقصورةً على دولة بعينها إذ تنتشر بشكل واضح في كافة دول القارة الإفريقية التي تتخذ من الدول العربية خاصة المطلة على البحر المتوسط محطة للانتقال إلى أوروبا.

غير أن مسح شامل أجرته مؤسسة بيو للأبحاث استنادا إلى بيانات 32 دولة في الاتحاد الأوروبي وبيانات منظمات دولية أخرى، خَلُص إلى أن عدد المهاجرين غير الشرعيين في أوربا يتراوح بين 3.9 مليون و4.8 مليون مهاجر سنة 2017، وأشارت الدراسة إلى أن أغلب المهاجرين غير الشرعيين القادمين إلى أوروبا يعيشون في ألمانيا أين يتراوح عددهم بين مليون و1.2 مليون مهاجر غير شرعي وهو ضعف العدد المسجل سنة 2014، وفي المملكة المتحدة يتراوح عددهم بين 800 ألف و1.2 مليون، بينما في إيطاليا يتراوح عددهم بين 500 ألف و700 ألف وفي فرنسا ما بين 300 ألف و400 ألف مهاجر، وقد

مثلت الدول الأربعة موطنًا لأكثر من ثلثي - أكثر من 70٪- المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا.(https://pewrsr.ch/3AtswQK ، PRC)

وعن أثر الحروب والنزاعات في الهجرة أبرز تقرير التنمية البشرية لعام 2016 أن من بين أهم أسباب الهجرة غير الشرعية لدى بعض الأشخاص – خاصة في إفريقيا- هو بعد الرغبة في الحصول على درجة أعلى من الأمن المادي، توالي حالات الحروب والنزاعات الأهلية في كثير من الدول الإفريقية التي تؤدي للرفع من حجم المخاطر لدى بعض الأقليات الإثنية، لهذا ففي حالة الانهيار السياسي وفقدان الأمن والاستقرار يتشكل الحراك أو الهجرة مهما كانت الظروف والمخاطر بحثًا عن الأمان، على الرغم من أن الهجرة في هذه الحال لا تخلو من المخاطر غير أنها تحميهم من الخطر الأكبر، كما أبرز التقرير أن هناك احتمالات كبيرة يزداد فيها اقتران النزاعات والحروب الأهلية بتحركات السكان الواسعة سواء داخل الدولة أو خارجها، فمثلًا حالات مثل الصومال ومالي وليبيا وإفريقيا الوسطى وبوركينافاسو وجنوب السودان شهدت فرار الأهالي من مدنهم في أعقاب الهجمات التي دمرت مساكنهم وحياتهم.(م أ م إ، 2016، ص 33)

وتعتبر القارة الأفريقية أكبر قارات العالم من حيث عدد المهاجرين حيث تضم النسبة الأكبر منهم في العالم، فهي تظم حوالي ثلث عدد المهاجرين على مستوى العالم، ومن بين الدول العشرين التي تحتل قمة الدول المصدرة للمهاجرين هناك ثماني دول أفريقية يزيد عدد مهاجري كل دولة منها في الخارج على المائة ألف مهاجر، كما أن هناك ثلاث عشرة دولة أخرى يزيد عدد مهاجريها على عشرة آلاف مهاجر، وبطبيعة الحال نسبة معتبرة منهم هم من المهاجرين غير الشرعيين.

وتتبع أهمية تناول تداعيات النزاعات الإثنية في إفريقيا من حقيقة هامة مؤداها أن هذه التداعيات قد تكون في حد ذاتها سبباً وعاملاً من عوامل تجدد النزاع مرة أخرى، وتتعدد تداعيات وآثار النزاعات الإثنية في إفريقيا والتي من أبرزها بطبيعة الحال تفاقم مشكلة اللاجئين، إضافة إلى ظاهرة تجنيد

الأطفال في الصراعات المسلحة، ومشكلة انهيار الدولة، وانتهاكات حقوق الإنسان، إضافة انتقال الحروب الأهلية للدول المجاورة فيما يعرف بأثر العدوى. (غربي، 2014، ص 40)

وفي تقرير للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللآجئين لسنة 2020 أكّد أن عدد المهجّرين قسراً حول العالم هو حوالي 82.4 مليون شخص، نسبة كبيرة منهم قدموا من دول تشهد نزاعات مسلحة هي سوريا 6.7 مليون، أفغانستان 2.6 مليون ، جنوب السودان 2.2 مليون، ميانمار 1.1 مليون.

وفي هذا الإطار أكّد فيليبو غراندي - المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللآجئين- أمام اللجنة التنفيذية السنوية للمفوضية في جنيف بتاريخ 2019/10/07- بأن الدوافع الحالية للنزوح تشمل النزاعات القائمة على الموارد التي تتجاوز الحدود والصراعات القائمة على الاختلافات الإثنية والدينية، ولهذا فقد حثّ القادة الدوليين إلى إيجاد حلول سياسية للنزاعات القائمة في العالم إذا ما أرادت الأعداد الضخمة للنازحين قسراً العودة إلى ديارها.(https://bit.ly/3nYXGMa ، unhcr)

كما أعلنت المفوضية السامية لشؤون اللآجئين أن نحو 765 ألف شخص نزحوا من بوركينافاسو خلال سنة 2020 بفعل عدم الاستقرار السياسي، كما أشارت إلى أنه منذ مطلع سنة 2015 أسفرت الهجمات المسلحة في بوركينافاسو عن سقوط أكثر من 700 قتيل ونزوح أكثر من 600 ألف شخص. (https://bit.ly/3zm4xlb ،unhcr)

وهكذا أدّت الصراعات الداخلية إلى تكثيف الحروب الأهلية الدموية، وتشريد أعداد هائلة من الأفراد، ومن المأسوي أن 90٪ من ضحايا هذه الصراعات من المدنيين لا العسكريين، ونصف هؤلاء من الأطفال مما يمثل تهديداً مستمراً لاستقرار الدول الأفريقية مع ما يمثله من خطورة عبور الصراع للحدود الدولية للدولة للتأثير على أمن واستقرار الدول الإقليمية المجاورة.

الخاتمة:

لا يمكن إنكار أن الإثنية هي ظاهرة تاريخية تعبر عن هوية اجتماعية تستند إلى ممارسات ثقافية ومعتقدات معينة متفردة إضافة إلى الاعتقاد بأصل وتاريخ مشترك وشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم مع بعضهم ومع الآخرين، والتعددية الاثنية ظاهرة طبيعية لا تكاد تختفي في أي مجتمع من المجتمعات الحديثة، فهذا التكوين المتنوع سمة مميزة لغالبية الشعوب والمجتمعات الحديثة التي استطاعت أغلبها أن تتجاوز هذا الفارق من منظور المصلحة العامة والنهوض بمجتمعاتها نحو التقدم والرقي، لكن في إطار السياق الإفريقي واستناداً إلى عوامل تاريخية كالاستعمار وأخرى حالية تتمحور أساساً حول طبيعة النظم السياسية الإفريقية وآليات التعامل مع ظاهرة التعددية الإثنية، فالتمييز ضد الأقليات وإقصاءها وتهميشها كان من أهم نتائجها ما تشهده القارة الإفريقية حالياً من تصاعد النزاعات بين الجماعات الإثنية المختلفة في عدد من الدول الإفريقية، والتي أفرزت بدورها نتائج سلبية كثيرة لعل من أبرزها نزوح وهجرة أعداد كبيرة من الأفراد داخل وخارج القارة مهما كانت الظروف والنتائج حتى ولو كانت هجرة غير شرعية.

ولمعالجة إشكالية الهجرة غير الشرعية في القارة الإفريقية والتي تعود بالأساس إلى النزاعات الإثنية فإننا نقترح التوصيات التالية:

- مكافحة إقصاء الأفراد وتهميشهم وإيذائهم على أساس التصورات المتعلقة بعرقهم أو انتمائهم إلى جماعات إثنية أو دينية أو لونهم أو جنسهم أو وضعهم الطبقي.
- تبني مبادئ ومعايير حقوق الإنسان ذات الصلة بحقوق الأقليات استخداماً أكثر فعالية لدعم مشاركة الأقليات الإثنية في صنع القرار ولتعزيز حماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.
- تكريس اعتبار عمليات الإجلاء القسري باعتبارها خطراً جسيماً على التزامات الدول بالاعتراف بحقوق الإنسان واحترامها وحمايتها وإعمالها خاصة إذا كانت على أسس إثنية أو لغوية أو دينية.

- وضع استراتيجيات لتعزيز الحماية والأمن والمشاركة السياسية والاقتصادية الفعالة، والتمتع بالحقوق الثقافية والاجتماعية، وبتركيز خاص على التعليم وتمثيل مختلف الجماعات الإثنية.

- العمل على تنظيم انتخابات تشريعية حرة ونزيهة بعد عملية تشاور شاملة وشفافة دون أي تمييز على أساس الانتماء الإثني، ودعم المبادرات التي تشجّع التعايش السلمي للمجتمعات.

- التصدي لكافة محاولات الإجلاء القسري للمنتمين إلى الأقليات الإثنية أثناء النزاعات المسلحة والحروب الأهلية بين الجماعات الإثنية المختلفة.

- إدماج الأقليات الدينية في هيئات التشاور وصنع القرار.

- بحث مسألة منع التمييز وحماية الأقليات الإثنية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

- منع ومواجهة أعمال العنف والجرائم الفظيعة التي تستهدف الأقليات، والتأكيد على احترام التزامات الدول بحماية الأقليات من العنف عن طريق إنشاء وتعزيز الأطر المؤسسية والسياساتية لحماية حقوق الأقليات.

- اتخاذ خطوات عاجلة في سبيل ضمان احترام حقوق الأقليات، واعتماد تدابير وقائية لمنع تعرض الأقليات للعنف ومقاضاة مرتكبي الاعتداءات على أفراد الأقليات الدينية.

- اتخاذ إجراءات معززة من أجل النهوض بحقوق الأقليات بسبل منها تشجيع إدارة التنوع بطريقة بناءة تتيح معالجة التوترات القائمة على الهوية، بما يشمل اتخاذ تدابير وقائية تراعي البعد الثقافي وتركز على أهم عوامل الخطر.

قائمة المراجع:

أولاً: توثيق الكتب:

إبراهيم محمود أحمد، 2001، الحروب الأهلية في إفريقيا، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

أحمد عبد الغفار محمد، 2003، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية تحليلية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

بدوي أحمد زكي، 1986، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان.

الخشاني محمد، 2011، الهجرة الدولية : الواقع والافاق، دبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

مركز الأمم المتحدة للإعلام، 2017، تقرير التنمية البشرية لسنة 2016، نيويورك.

غربي محمد وآخرون، 2014، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط المخاطر واسنراتيجية المواجهة، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع.

ثانياً: توثيق الدوريات والملتقيات:

بوزيان نعيمة، 2018، الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية"، مجلة الميزان، عدد 03.

بولعشب حكيمة، 2021، الهجرة غير الشرعية: المفهوم والأسباب، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، مجلد 15، عدد 01.

مرابط رابح، 2009، الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة المجموعة العرقية القومية والأمة، دفاتر السياسة والقانون، مجلد 1، عدد 1.

مرزوق ريمة، 2020، الهجرة المغاربية إلى أوريا: من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة عير الشرعية، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 7، عدد 3.

العناني خليل، 2001، العوامل الداخلية لتآكل مؤسسة الدولة في إفريقيا، مجلة آفاق إفريقية، مجلد 2، عدد 06.

شاعة محمد، 2017، المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية، مجلة حوليات جامعة الجزائر1، عدد 31، جوان 2017.

ثالثاً: توثيق المواقع الاكترونية:

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على شبكة لانترنت تاريخ الاطلاع: 2021/07/26.

https://bit.ly/3nSK3hQ

مركز بيو للأبحاث على شبكة الانترنت، تاريخ النشر 2019/11/14 تاريخ الاطلاع: 2021/08/22.

https://pewrsr.ch/3kohZkc

عبد الوهاب محمد عبد الوالي، اشكالية مفهوم الجماعة الاثنية،

http://www.qiraatafrican.com/home/new

عسكر أحمد، 2018، الصراعات القبلية في افريقيا وأثرها على التحول الديمقراطي وطبيعة النظم السياسية في افريقيا،

https://bit.ly/39nSl8M

شبانة أيمن السيد، 2021، الصراعات الاثنية في افريقيا التداعيات وسبل المواجهة:

https://bit.ly/2Xvkzfa

شباني أيمن السيد، 2016، الصراعات الاثنية في افريقيا: التداعيات وسبل المواجهة:

https://bit.ly/3hQdLjJ

تقرير الاتجاهات العالمية لمفوضية اللاجئين لعام 2020.

https://bit.ly/2Xud7Rw

رابعاً: توثيق الرسائل الجامعية:

حمايدي عزالدين، 2005، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، الجزائر.